



المستدامة، وفي العام 2008 أنهت السلطة الوطنية إعداد خطة الإصلاح والتنمية والتي هدفت إلى إيجاد مناخ



التقرير التشخيصي

والتحليل الإستراتيجي لبلدة سعين- محافظة الخليل



إعداد



فريق التخطيط الاساسي
دعم واشراف
الفريق الاستشاري
كانون ثاني، 2011
فهرس المحتويات



المحتويات

| | |
|---|-------------------------|
| 1 | فهرس المحتويات |
| 4 | الفصل الأول: مقدمة عامة |
| 4 | 1.1 مقدمة |

| الصفحة | المحتويات |
|--------|--|
| 6 | 2.1 تجارب وطنية في إعداد الخطة التنموية الاستراتيجية |
| 7 | 3.1 أهمية وأهداف التقرير التشخيصي والتحليل الإستراتيجي |
| 7 | 4.1 خطة ومنهجية إعداد التقرير التشخيصي |
| 8 | 5.1 المشاكل والصعوبات في إعداد التقرير التشخيصي |
| 8 | 6.1 مجال الدراسة |
| 8 | 7.1 منطقة الدراسة |
| 9 | الفصل الثاني: لمحة عامة عن سعير |
| 10 | 1.2 الموقع الجغرافي والمساحة |
| 11 | 2.2 المناخ |
| 11 | 3.2 الحرارة |
| 11 | 4.2 الامطار |
| 11 | 5.2 الرطوبة |
| 11 | 6.2 النظام الإداري |
| 11 | 4.2 الخصائص الديموغرافية |
| 16 | الفصل الثالث: مجال التخطيط والتنظيم |
| 16 | 1.3 التحليل الاستراتيجي للتخطيط والتنظيم |
| 18 | 2.3 القضايا التنموية للتخطيط والتنظيم |
| 19 | الفصل الرابع: مجال الخدمات الاجتماعية |
| 19 | 1.4 التعليم |
| 19 | 1.1.4 التحليل الإستراتيجي للتعليم |
| 24 | 2.1.4 القضايا التنموية لقطاع التعليم |
| 24 | 2.4 الصحة |
| 24 | 1.2.4 التحليل الاستراتيجي للصحة |
| 29 | 2.2.4 القضايا التنموية للصحة |
| 29 | 3.4 المرأة والطفولة المبكرة |
| 29 | 1.3.4 التحليل الإستراتيجي للمرأة والطفولة المبكرة |
| 32 | 2.3.4 القضايا التنوية للمرأة والطفولة المبكرة |
| 32 | 4.4 ذوي الاحتياجات الخاصة |
| 32 | 1.4.4 التحليل الاستراتيجي لذوي الاحتياجات الخاصة |
| 35 | 2.4.4 القضايا التنوية لذوي الاحتياجات الخاصة |
| 25 | الفصل الخامس: مجال الاقتصاد المحلي |
| 33 | 1.5 الصناعة |
| 35 | 1.1.5 التحليل الاستراتيجي للصناعة |
| 38 | 2.1.5 القضايا التنموية للصناعة |
| 38 | 2.5 التجارة |
| 38 | 1.2.5 التحليل الاستراتيجي للتجارة |
| 39 | 2.2.5 القضايا التنموية للتجارة |
| 39 | 3.5 الزراعة |
| 39 | 1.3.5 التحليل الإستراتيجي للزراعة |
| 42 | 2.3.5 الموارد البشرية |
| 42 | 4.5 الموارد البشرية |

| الصفحة | المحتويات |
|--------|---|
| 42 | 1.4.5 التحليل الإستراتيجي للموارد البشرية |
| 43 | 2.4.5 القضايا التنموية للموارد البشرية |
| 44 | 5.5 السياحة |
| 44 | 1.5.5 التحليل الإستراتيجي للسياحة |
| 46 | 2.5.5 القضايا التنموية للسياحة |
| 46 | الفصل السادس: مجال الخدمات البلدية والبنى التحتية |
| 46 | 1.6 الطرق والمواصلات |
| 46 | 1.1.6 التحليل الإستراتيجي للطرق والمواصلات |
| 47 | 2.1.6 القضايا التنموية للطرق والمواصلات |
| 48 | 2.6 الكهرباء |
| 48 | 1.2.6 التحليل الاستراتيجي للكهرباء |
| 49 | 2.2.6 القضايا التنموية للكهرباء |
| 50 | 3.6 المياه |
| 50 | 1.3.6 التحليل الإستراتيجي للمياه |
| 51 | 2.3.6 القضايا التنموية للمياه |
| 52 | 4.6 الصرف الصحي |
| 52 | 1.4.6 التحليل الاستراتيجي للصرف الصحي |
| 54 | 2.4.6 القضايا التنموية للصرف الصحي |
| 54 | 5.6 النفايات الصلبة |
| 54 | 1.4.6 التحليل الاستراتيجي للنفايات الصلبة |
| 54 | 2.4.6 القضايا التنموية للنفايات الصلبة |
| 56 | الفصل السابع: مجال الأمن وإدارة الكوارث |
| 56 | 1.7 التحليل الاستراتيجي للأمن وإدارة الكوارث |
| 57 | 2.7 القضايا التنموية للأمن وإدارة الكوارث |
| 58 | الفصل الثامن: الثقافة والرياضة |
| 58 | 1.9 الثقافة |
| 58 | 1.1.9 التحليل الإستراتيجي للثقافة |
| 59 | 2.1.9 القضايا التنموية للثقافة |
| 59 | 2.9 الرياضة |
| 59 | 1.2.9 التحليل الإستراتيجي للرياضة |
| 61 | 2.2.9 القضايا التنموية للرياضة |
| 61 | الفصل التاسع: مجال البيئة والصحة العامة |
| 61 | 1.10 التحليل الاستراتيجي للبيئة والصحة العامة |
| 62 | 2.10 القضايا التنموية للبيئة والصحة العامة |
| 63 | الفصل العاشر: البناء المؤسسي وتطوير القدرات للهيئة المحلية |
| 63 | 1.11 التحليل الإستراتيجي للبناء المؤسسي وتطوير القدرات للهيئة المحلية |
| 63 | 2.11 القضايا التنموية للبناء المؤسسي وتطوير القدرات للهيئة المحلية |
| 64 | الملاحق - دليل التجمع السكاني |
| 76 | المراجع والمصادر |

الفصل الأول: مقدمة عامة

1.1 المقدمة

إن مفهوم التنمية هو مفهوم متعدد الأبعاد يشمل النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية للمجتمع الإنساني، وإن من أهم أوجه القصور في التخطيط التقليدي للتنمية هو ضعف اهتمامه بالجوانب البيئية والمكانية، لذلك فإن أحد أهم التحديات الكبيرة التي تواجه هذا المجتمع هو تخطيط التنمية بحيث تسد حاجات الإنسان الأساسية بطريقة ملائمة للبيئة والخصائص المكانية. فمن خلال التنمية يتفاعل الإنسان مع البيئة الطبيعية ويؤثر فيها إيجاباً أو سلباً. وفي نفس الوقت، تشكل البيئة بما تتمتع به من خصائص طبيعية ومكانية مصدراً ومورداً رئيسياً للتنمية. ومن هنا تسعى الدول في رسم سياساتها التنموية انطلاقاً مما يتوفر لديها من إمكانيات طبيعية وبشرية قابلة للاستثمار بالطرق التي تعود بالنفع على المجتمع في الحاضر والمستقبل وتحقق له التنمية المستدامة.

وترتبط التنمية ارتباطاً وثيقاً بالتخطيط الذي يعنى بتنسيق الجهود وتنظيم الأنشطة واستغلال كافة الإمكانيات البيئية والبشرية في سبيل تحقيق حياة ومستوى معيشي أفضل لأفراد المجتمع، وقد تطورت تبعاً لذلك المفاهيم الخاصة بالتنمية من مجرد التركيز على الجانب الاقتصادي للتنمية إلى شمول التنمية لجوانب أخرى كالجانب العمراني والبيئي والاجتماعي والخدماتي. ويعد إبراز التباين الإقليمي (المكاني) لتوزيع الظواهر المختلفة من الأهداف التي يسعى المخططون إلى معرفتها كأحد أهم متطلبات وخطوات التخطيط السليم والتي تؤثر بشكل مباشر في رسم سياسات التنمية الشاملة والإقليمية.

إن المساحة المحدودة للأراضي الفلسطينية المحتلة والزيادة المطردة في عدد السكان وزيادة الطلب على الموارد، خاصة الأرض التي تتناقص يوماً تلو الآخر نتيجة المصادرة المستمرة لبناء المستعمرات الإسرائيلية وشق الطرق الالتفافية وبناء الجدار الفاصل، يتطلب تنظيماً عقلانياً ومتوازناً لاستخدامات الموارد المتاحة، ويفرض على متخذي وصناع القرار وضع الخطط والسياسات للتطوير وبناء مؤسسات التخطيط التي تقوم بتوجيه وإدارة عملية التخطيط بكافة مستوياته.

سعت السلطة الوطنية الفلسطينية ومنذ نشأتها إلى النهوض بعملية التخطيط التنموي والتي استهلكتها بإعداد برنامج التأهيل الطارئ بالتعاون مع البنك الدولي عام 1995، ثم البرنامج الاستثماري الفلسطيني للعامين (1996-1997)، ثم انتقلت عملية التخطيط من شكلها البرامجي قصير الأمد إلى الخطط متوسطة الأمد، حيث أعدت وثيقة خطة التنمية الفلسطينية الثلاثية (1998-2000)، ثم تلا ذلك إعداد خطة التنمية الخمسية (1999-2003) لتكون إطاراً عاماً وشاملاً للتنمية الفلسطينية، وقد انتقلت عملية التخطيط لوضع إطار تنموي استراتيجي لبناء الدولة الفلسطينية يتمثل في إعداد خطة التنمية الاستراتيجية (2001-2005)، وبالرغم من إعداد السلطة الوطنية لتلك الخطة التنموية، إلا أن المسيرة التنموية في تلك الحقبة اتسمت بالعشوائية وعدم التنظيم بسبب غياب الاستقرار السياسي والاقتصادي والأمني الناجم عن إجراءات الحصار والإغلاق وإعادة احتلال مناطق السلطة الفلسطينية مع بدء انتفاضة الأقصى، الأمر

الذي أدى إلى عدم نجاحها في تحقيق الأهداف التنموية الشاملة، سواءً ما يتعلق ببناء القدرة الذاتية، وإزالة أو التخفيف من حدة التشوهات الاقتصادية والاجتماعية التي تراكمت خلال سنوات الاحتلال الطويلة، أو تقليص التبعية للاقتصاد الإسرائيلي وتطوير العلاقات الفلسطينية العربية، أو بإرساء دعائم بنية تنموية مواتية لإطلاق قدرات القطاع الخاص عن طريق بناء اقتصاد قادر على الاتجاه نحو التنمية استثماري وسياسي ومؤسسي لقيام الدولة الفلسطينية.

وبهدف النهوض بعملية التنمية على صعيد المحافظات التي يمكن اعتبارها أقاليم، بدأ التفكير في انتهاز أسلوب التخطيط التنموي الاستراتيجي. حيث يسعى التخطيط التنموي الاستراتيجي بمفهومه الشامل إلى تحقيق العديد من الأهداف منها تحقيق العدالة الاجتماعية، والاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية، وتحقيق معدلات نمو اقتصادي عالية، وتحسين مستوى المعيشة، والمساهمة في وضع الحلول المناسبة والموضوعية للمشكلات الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية والبيئية.

إن وضع الخطط التنموية الإقليمية كنهج وممارسة إستراتيجية يساهم في إبراز الخصائص المكانية وتحديد الموارد وتقييم الاحتياجات القطاعية، وهذا يشكل الأساس لخطوات التخطيط السليم التي تؤثر بشكل مباشر في تحديد سياسات التنمية المكانية الشاملة على الصعيد الإقليمي وبالتالي المحلي، حيث تسعى الهيئات المحلية إلى إعداد خطط تنموية متكاملة ومتناسقة، وبالتالي فإن عملية ربط الخطط التنموية الإقليمية بالخطط الوطنية من جهة والمحلية من جهة أخرى يضمن ويوفر فرص أفضل لنجاح هذه الخطط، ويساهم في عملية تمويل المشاريع المنبثقة عنها وتنفيذها دون هدر للموارد والمصادر.

2.1 تجارب وطنية في إعداد الخطط التنموية الإستراتيجية

يعتبر نهج التخطيط التنموي الإستراتيجي حديث التطبيق في الأراضي الفلسطينية، حيث تم القيام بإعداد خطط تنموية إستراتيجية على صعيد المدن الفلسطينية في عام 2005 من خلال مشروع الخطة التنموية الإستراتيجية لمدن رام الله والبييرة وبيتونيا ومشروع الخطة التنموية الإستراتيجية لمدينة سلفيت الذين نفذهما فريق استشاري فلسطيني بإشراف وتمويل من الوكالة الألمانية للتعاون الفني (GTZ). كذلك تم تنفيذ مشاريع أخرى لخطط تنموية إستراتيجية في عدد من البلدات مثل بيتا، ميثلون، قباطية، قبلان، العيزرية، بني نعيم، ومن جهة أخرى تقوم مؤسسة الإسكان التعاوني (CHF) وتمويل أمريكي بتمويل إعداد حوالي 14 خطة إستراتيجية لبلدات وتجمعات فلسطينية في الضفة الغربية.

أما على صعيد المحافظات فقد حصل في عام 2007-2008 القيام بإعداد الخطة التنموية الإستراتيجية لمحافظة جنين تلبية لحاجة حقيقية لهذا النوع من التخطيط على المستوى الإقليمي (مستوى المحافظة)، ولتسهم في توفير أداة يسترشد بها لتعزيز

الأولويات الوطنية، ووضع سياسات موجهة لبرامج الاستثمار المستقبلي، وأوليات المشاريع بناءً على مرجعية مكانية ذات أبعاد تنموية.

وقد كان إعداد هذه الخطة ضمن فعاليات مشروع التخطيط والتنمية الريفية بالمشاركة، وهو أحد المشاريع التنموية الأساسية التي نفذها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/برنامج مساعدة الشعب الفلسطيني UNDP/PAPP في محافظة جنين، بالشراكة مع وزارتي التخطيط والحكم المحلي ومحافظة جنين، وتمويل من الحكومة الأيرلندية، وقام بتنفيذها فريق استشاري فلسطيني متخصص.

3.1 أهمية وأهداف التقرير التشخيصي والتحليل الإستراتيجي

الهدف الرئيسي لهذا التقرير هو تشخيص وتحليل الوضع الراهن في بلدة سعير في المجالات التنموية الأساسية. وبشكل تفصيلي يعمل هذا التقرير على تحقيق الأهداف التالية:

1. توفير بيانات أساسية حول المجالات المختلفة في بلدة سعير.
2. تشخيص الوضع الراهن وتقديم صورة كافية عن مجالات العمل التنموية المختلفة في البلدة.
3. تحديد المؤشرات الأساسية في كل قطاع من القطاعات التنموية في المحافظة.
4. التحليل الإستراتيجي من حيث تحديد المؤثرات الإيجابية والسلبية في كل مجال من المجالات التنموية.
5. تحديد أهم الاحتياجات والقضايا التنموية في كل مجال من المجالات التنموية في البلدة.

4.1 خطة ومنهجية إعداد التقرير التشخيصي والتحليل الإستراتيجي

ارتكزت خطة ومنهجية إعداد هذا التقرير على مجموعة من المراحل والأنشطة التي حصل إنجازها باستخدام بعض الأساليب والأدوات. ويمكن تحديد هذه المراحل والأنشطة على النحو التالي:

1. مراجعة التقارير والدراسات ذات العلاقة والمنجزة مسبقاً (إن وجدت).
2. تشخيص الوضع الراهن والتحليل الاستراتيجي على مستوى القطاعات التنموية وتحديد المؤثرات الإيجابية والسلبية وأهم الاحتياجات.
3. مشاركة اللجان التخصصية بتشخيص الوضع الراهن والمؤشرات والتحليل الاستراتيجي في كل مجال تنموي والخروج بتحليل شبه نهائي.
4. إعداد تقارير لمجالات العمل التنموي الأساسية تتضمن تشخيص الوضع الراهن والمؤشرات والتحليل الإستراتيجي.
5. صياغة تقارير المجالات على شكل تقرير تشخيصي شامل يتضمن نتائج التشخيص والمؤشرات والتحليل الاستراتيجي.

5.1 المشاكل والصعوبات في إعداد التقرير

بشكل عام، يمكن القول بأن عملية إعداد التقرير التشخيصي حصلت بسهولة وبسر، إلا أن هناك بعض المشاكل والصعوبات التي واجهت فرق العمل المختلفة، وبالإمكان إيجازها على النحو التالي:

1. وجود تفاوت في محتوى ونوعية المعلومات والبيانات وشمولية التقارير التي أعدت من قبل اللجان التخصصية، مما تطلب إعادة جمع المعلومات من مصادر أخرى.
2. عدم توفر بعض المعلومات والبيانات الأساسية لدى الجهات المعنية على مستوى البلدة.
3. عدم توفر معلومات وبيانات حديثة حول بعض المجالات.
4. تباين في مستوى المشاركة من قبل ذوي العلاقة في المجالات التنموية المختلفة.

6.1 مجال الدراسة

تناول هذا التقرير دراسة المجالات التنموية الأساسية في بلدة سعين من حيث تشخيص الوضع الراهن وإعداد المؤشرات وكذلك التحليل الإستراتيجي (نقاط القوة والفرص المتاحة، نقاط الضعف والتحديات) ، ومن ثم تحديد أهم الاحتياجات والأولويات والقضايا التنموية الخاصة بكل مجال. وهذه القطاعات تشمل ما يلي:

1. مجال التخطيط والتنظيم
2. مجال الخدمات الاجتماعية
3. مجال الاقتصاد المحلي
4. مجال الخدمات البلدية والبنى التحتية
5. مجال الأمن وإدارة الكوارث
6. مجال الثقافة والرياضة
7. مجال البيئة والصحة العامة
8. مجال البناء المؤسسي وتطوير القدرات للهيئات المحلية

7.1 منطقة الدراسة

يشمل التقرير التشخيصي والتحليل الإستراتيجي بلدة سعين بحدودها الإدارية ومساحتها البالغة 117 كم 2 (11.7% من محافظة الخليل التي تشكل 16.60 من مساحة الضفة الغربية). وبحسب الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بلغ عدد سكانها 21,587 نسمة (3.38% من مجموع محافظة الخليل التي تشكل 23.73% من مجموع سكان الضفة الغربية) حسب النتائج النهائية للتعداد السكاني لعام 2009/2010 الذي أجراه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

